الأنباء
الاثنين 29 يونيو 2015

من "سيتي بنك" للعام 2014

"الوطني" يفوز بجائزة "جودة التحويلات الإلكترونية"

حصل بنك الكويت الوطني على جائزة سيتي بنك للتميز في جودة التحويلات للعام 2014، وذلك لخدمته المميزة ذات الكفاءة العالية في مجال التحويلات والدفعات المالية الإلكترونية.

وقام وفد من سيتي بنك بزيارة بنك الكويت الوطني لتسليمه الجائزة التي تقدم تقديراللتميز في مجال المعالجة الآلية السريعة للتحويلات وإيداعاتها، للمؤسسات المالية الكبرى في مختلف أنحاء العالم، ولاستخدامها لأحدث التقنيات في تقديم خدمات الدفع الإلكترونية الفورية (STP) المتوافقة مع معايير الدقة لسيتي بنك.

وتعكس هذه الجائزة التزام بنك الكويت الوطني بتقديم أفضل الخدمات المصرفية لعملائه بسهولة وفاعلية وتبنيه أحدث التقنيات والأنظمة المصرفية وأكثرها تطورا في مجال الدفعات المالية الإلكترونية.

وفد سيتي بنك يسلم بنك الكويت الوطني الجائزة

ويعرف نظام إنجاز المعاملات الإلكترونية المباشرة (STP) بتنظيم تعاملات الأسواق المالية والدفعات بشكل إلكتروني، مما يسهم في سرعة اتمامها رفع الكفاءة والفاعلية وضمان أفضل خدمة للعملاء.

ويحرص بنك الكويت الوطني على تبني أحدث التقنيات المالية وذلك في إطار سعيه الدائم لاعتماد الأساليب المصرفية الحديثة المواكبة لروح العصر ومتطلبات السوق السريعة التغيير وتقديم أفضل خدمة عملاء.

ويتمتع بنك الكويت الوطني بأعلى تصنيف ائتماني بإجماع وكالات التصنيف العالمية «فيتش» و«موديز» و«ستاندرد آند بورز». كما يحتفظ بنك الكويت الوطني بموقعه بين أكثر 50 بنكا أمانا في العالم للمرة التاسعة على التوالي.

ولدى مجموعة بنك الكويت الوطني أوسع شبكة فروع محلية ودولية حول العالم تغطي أهم عواصم المال والأعمال الإقليمية والعالمية مثل لندن ونيويورك وباريس وجنيف وسنغافورة إلى جانب البحرين ولبنان والأردن والسعودية والإمارات والعراق وتركيا والصين. وتوفر هذه الشبكة العملاقة مجموعة واسعة من الخدمات المصرفية والحلول الاستثمارية والتمويلية.

الحميضي: الجائزة شهادة عالمية لالتزامنا بأعلى معايير الجودة

"المتحد" يحصد جائزة "سيتي بنك" في "تحويلات الدفع الإلكترونية"

أعلن البنك الأهلي المتحد عن حصوله على جائزة سيتي بنك المرموقة للعام 2014، وذلك لخدماته المتميزة في تحويلات الدفع الإلكترونية الدولية، حيث تمنح هذه الجائزة تقديرا للتميز في مجال المعالجة الآلية السريعة للتحويلات وإيداعاتها، للمؤسسات المالية الكبرى في مختلف أنحاء العالم، ولاستخدامها لأحدث التقنيات في تقديم خدمات الدفع الالكترونية الفورية STP المتوافقة مع معايير الدقة الصارمة الموضوعة من قبل سيتي بنك.

وبهذه المناسبة، أفادت مدير عام العمليات وتكنولوجيا المعلومات في البنك الأهلي المتحد جهاد سعود الحميضي قائلة: «اننا نفخر بفوز البنك الأهلي المتحد بهذه الجائزة المرموقة، من سيتي بنك ـ أحد البنوك الرائدة في العالم ـ والتي تعد بمنزلة شهادة عالمية لالتزامنا بأعلى معايير الجودة، في مجال تحويل الأموال، وتقديرا لما نقدمه من خدمات متميزة لعملائنا، الذين نحرص على إرضائهم والاحتفاظ بثقتهم، كما تعكس في الوقت نفسه الكفاءة المهنية لموظفينا وتميزهم في خدمة عملائنا ولتؤكد مكانتنا الرائدة بين البنوك في مجال العمليات المركزية، ونظم تكنولوجيا المعلومات».

معتز الرافعي وأحمد ذو الفقار من «الأهلي المتحد» يتسلمان جائزة «سيتي بنك»

وأوضحت قائلة: «يشكل الحصول على هذه الجائزة المرموقة، حافزا كبيرا لنا للمضي قدما في عملياتنا من خلال تبني أفضل الممارسات الدولية. كما أن هذه الجائزة تؤكد جهودنا من أجل ضمان دقة المدفوعات الإلكترونية التي تساعد على تقليل الرسوم وتسريع التحويلات إلى وجهات الدفع».

وأضافت: «أن جائزة سيتي بنك للتميز في مجال المعالجة الآلية السريعة للتحويلات والإيداعات تعد الإضافة الأحدث إلى سلسلة الجوائز المتميزة التي حصل عليها البنك الأهلي المتحد خلال الفترة الأخيرة، ومن بينها جائزة أفضل بنك إسلامي للعام الثالث على التوالي من مجلة ذي بانكر المرموقة عالميا، فضلا عن حصوله على جائزة رفيعة المستوى وهي جائزة (أفضل خدمات مصرفية خاصة) عن عام 2014 منحت من قبل نفس المجلة لتؤكد تميز البنك في تقديم خدماته المنتقاة بعناية لعملاء دائرة الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات».

"آسيا كابيتال": التركيبة السكانية في المنطقة.. نعمة أم نقمة؟

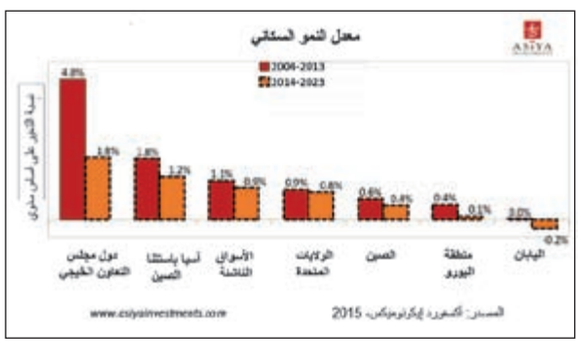

أشارت شركة آسيا كابيتال الاستثمارية في تقريرها لهذا الأسبوع الى أن حصد مجلس التعاون الخليجي واحدا من أعلى معدلات النمو السكاني في العالم خلال العقد الماضي، بما يقارب أربع مرات أسرع نموا من الأسواق الناشئة والولايات المتحدة، سبع مرات أعلى من الصين وعشر مرات أعلى منها في منطقة اليورو. ويرجع ذلك أساسا إلى تدفق كبير من المغتربين الذين يشكلون الآن حصة كبيرة من السكان تقدر بنسبة 33٪ في السعودية وأكثر من 85٪ في الإمارات وقطر.

واعتبر التقرير التركيبة السكانية لاتزال داعمة للنمو الاقتصادي في الأسواق الناشئة، لا سيما في منطقة الخليج وآسيا، حيث من المتوقع أن تنمو التركيبة السكانية بمعدل ثلاث مرات أسرع مما هي عليه في الاقتصادات المتقدمة، إذ يدفع ارتفاع السكان السريع الحكومات لتطوير البنى التحتية في بلدانها من أجل تسهيل عملية التحضر وتلبية احتياجات الاستهلاك، وتعزيز النمو الاقتصادي العام. ومن المتوقع أن يبقى النمو السكاني المتباين بين الأسواق المتقدمة والناشئة مهم خلال العقد المقبل، مع انخفاض طفيف من 57 نقطة أساسية في 2014 و2015 إلى 51 نقطة أساسية في السنوات العشر القادمة. وعلى الرغم من أن معدل الفرق سينخفض تدريجيا، إلا أن الفجوة الجارية تشير إلى أهمية استمرار الأسواق الناشئة بمعدلات نمو اقتصادية قوية في العقد القادم.

وفقا لأكسفورد إيكونوميكس، ستراوح دول مجلس التعاون مكانها في السنوات العشر المقبلة، تليها آسيا الناشئة باستثناء الصين. ومن المتوقع نمو عدد السكان في دول المجلس بمعدل 1,8٪ سنويا، مرتين أسرع من الأسواق الناشئة، بينما يتوقع انخفاض وركود عدد السكان في منطقة اليورو واليابان.

في غضون ذلك، لفتت شركة آسيا كابيتال الاستثمارية إلى أن من المتوقع أن يتباطأ النمو السكاني في العالم خلال العقد المقبل. وقد تم ذلك بفضل التكنولوجيا، مما ساعد على تقليل معدل الوفيات في الدول المتقدمة، كما سمحت العولمة للأسواق الناشئة بمحاكاة الغرب، والتحول الديموغرافي من ارتفاع معدلات الوفيات والمواليد إلى انخفاضها حول العالم، حيث يشكل التباطؤ أكثر حدة في الأسواق المتقدمة نتيجة انخفاض معدل الخصوبة بشكل خاص، كما تواجه الاقتصادات الناشئة اتجاها مماثلا.

وذكر التقرير أن التركيبة السكانية لدول الخليج سترتفع بنسبة 30٪ بحلول 2020، وفقا للتقديرات الصادرة عن وحدة إيكونوميست للمعلومات في 2012، في حين أن ما يقرب من نصف سكان المنطقة حاليا تحت سن الـ 25. وتستمر القوى العاملة في النمو، مما يزيد معدل النمو المحتمل في المنطقة. ومن أجل تحقيق هذه الإمكانيات، سوف تحتاج سياسات النمو الرئيسية التي يتعين اتباعها لتوفير فرص العمل للقوى العاملة المتنامية وضمان النمو على المدى الطويل. كما تحتاج خطط التنوع الاقتصادي إلى تسريع في جميع أنحاء المنطقة مثل تعزيز القطاع غير النفطي، والحد من حصة الوظائف في القطاع العام وتشجيع روح المبادرة. وعلاوة على ذلك، فإن معدل النمو السكاني المرتفع سوف يستهلك الموارد النادرة في المنطقة، والمياه في المقام الأول، فإن الاستثمار في كفاءة استخدام المياه وتحليتها أمر بالغ الأهمية.

ويرى التقرير أن الحاجة الملحة لتنفيذ هذه السياسات تتصاعد جنبا إلى جنب مع الارتفاع السريع في عدد سكان دول مجلس التعاون قد يؤدي بطء التنفيذ أو عدمه إلى ارتفاع معدلات البطالة والتضخم، وعدم الاستقرار السياسي بشكل رئيسي. والعامل الأخير على الأرجح سيحفز الحكومات على العمل في الوقت المحدد، إذ نأمل منهم تنفيذ المزيد من التدابير عدا الحد الأدنى المطلوب من أجل اغتنام الفرص التي تتيحها التركيبة السكانية الملائمة وتعزيز النمو الاقتصادي على المدى البعيد.

الصين تخفض الفائدة للمرة الرابعة

أعلن البنك المركزي الصيني عن الجولة الرابعة من تخفيض أسعار الفائدة ونسب الاحتياطي الإلزامي للشركات الصغيرة، في وقت تسعى الحكومة الصينية إلى تعزيز اقتصاد البلاد الراكد.

وقال بنك الصين الشعبي أمس إنه سيخفض الأسعار على القروض ذات السنة الواحدة من قبل المصارف التجارية بنسبة 0,25 نقطة مئوية لتصل إلى 4,85٪.

وتم تخفيض سعر الفائدة على ودائع السنة الواحدة بمقدار 0,25٪ ليصل إلى 2٪.

وحدثت تخفيضات في أسعار الفائدة في الثاني والعشرين من نوفمبر ثم في الأول من مارس ثم في 11 مايو. وتدخل الأسعار الجديدة حيز التنفيذ اليوم الأحد.

وقال البنك المركزي أيضا إن نسب الاحتياطي الإلزامي للشركات الصغيرة سيتم تخفيضها بمقدار 50 نقطة، وهي الخطوة التي يمكن أن تعزز الإقراض.

"المراعي" تحصل على تسوية تأمينية بـ 790 مليون ريال سعودي

العربية.نت: أعلنت شركة الدرع العربي للتأمين التعاوني اتفاقها على تسوية كاملة ونهائية للمطالبة التأمينية مع شركة المراعي عن كل أضرار الممتلكات وانقطاع الأعمال الناتجة عن الحريق الذي وقع في 9 أكتوبر 2014.

وبلغت قيمة التسوية النهائية لهذه المطالبة التأمينية 790 مليون ريال، بعد حسم التحمل، وفقا لشروط وثيقة التأمين.يذكر أنه سبق تسليم مبلغ 250 مليون ريال كدفعة تحت الحساب عن المطالبة بتاريخ 25 مارس الماضي، كما أعلن عن ذلك في حينه، وسيتم خصم المبلغ المذكور من قيمة التسوية الإجمالية.

رفع مخصصات "موبايلي" تجاه "زين السعودية" بـ 800 مليون ريال

العربية.نت: أجرى مجلس إدارة شركة اتحاد اتصالات (موبايلي) السعودية دراسة لرصيد الذمم المدينة لشركة «زين» السعودية، معلنا قراره زيادة المخصص تجاه تلك الديون المختلف بشأنها بين الشركتين، بمبلغ 800 مليون ريال.

وقال بيان لمجلس إدارة موبايلي نشر على موقع السوق المالية السعودية (تداول)، إن الأثر المالي لرفع قيمة المخصص سيسجل في بيانات «موبايلي» للربع الثاني من 2015.

ويبلغ الفرق بين مطالبات زين على موبايلي والمخصصات المحجوزة لدى موبايلي تجاه هذه المطالبات نحو مليار ريال. وتطالب زين موبايلي بنحو 2,2 مليار ريال، لكن الأخيرة تقول إن قيمة المطالبات تقل عن هذه القيمة بأكثر من 10 مرات.

الدولار يواصل قوته بدعم من تعليقات "الاحتياط الفيدرالي"

"الوطني": تراجع اليورو إلى أدنى مستوى مع تعثر المسلسل اليوناني

قال تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني إن المحادثات بين اليونان ودائنيه الثلاثة، صندوق النقد الدولي والبنك المركزي الأوروبي والاتحاد الأوروبي، انتهت مرة أخرى دون التوصل إلى نتيجة مرضية.

ومن ناحية الصرف الأجنبي، قال التقرير إن الدولار بدأ الأسبوع قويا مقابل العملات الرئيسة الأخرى، إذ ارتفع المؤشر إلى أعلى مستوى له منذ أسبوعين عند 95,66، بدعم من تعليقات قام بها مسؤول رئيس في مجلس الاحتياط الفيدرالي قائلا: إنه قد يتم رفع أسعار الفائدة مرتين هذه السنة.

وبدأ اليورو الأسبوع عند 1,13 ثم ارتفع قليلا ليصل إلى 1,14، ويتراجع بعدها بحدة ليصل إلى أدنى مستوى له عند 1,11 مع تواصل تأثير المسلسل اليوناني في الأسواق.

وأوضح التقرير أن المشكلة تكمن في المحادثات الآن في أن صندوق النقد الدولي لا يقبل التفاوض بشأن إصلاحات المعاش التقاعدي التي تصل إلى حوالي 1٪ من الناتج المحلي الإجمالي من المدخرات، إضافة لذلك، رفضت الحكومة اليونانية اقتراحا بتمديد برنامج الإنقاذ لخمسة أشهر. وكان الاقتراح يقضي بدفع 15,5 مليار يورو من أموال الإنقاذ حتى نهاية نوفمبر. ولكن الحكومة اليونانية تتطلع لصفقة على مدى أطول وليس حتى نوفمبر. ونقل عن مصادر يونانية قولها إن الاقتراح الأخير هو ببساطة غير قابل للحياة. والمهم هو أن أي اتفاق يتم التوصل إليه لا يكون «إعادة تدوير» الحلقة المفرغة للتقشف.

وبدأ الجنيه الإسترليني الأسبوع عند مستوى 1,58، ثم ارتفع قليلا نحو 1,59 حيث لاقى الكثير من المقاومة، ليعود ويتراجع بعدها بحدة نحو 1,56 بسبب ارتفاع الدولار بعد أن أظهر التقرير النهائي للناتج المحلي الإجمالي أن الاقتصاد الأميركي انكمش أقل بقليل من المتوقع في الربع الأول من السنة.

وأغلق الجنيه الأسبوع عند 1,57.

وبدأ الين الياباني الأسبوع عند مستوى 122,81 مقابل الدولار الأميركي، ثم تراجع ليصل إلى أعلى مستوى له عند 124,37 بسبب ارتفاع قيمة الدولار. وفي نهاية الأسبوع، ارتفع الين ليصل إلى أدنى مستوى له عند 123,60 بعد ارتفاع معدلات التضخم الرئيس بنسبة 0,1٪ مقارنة بسنة مضت وارتفاع إنفاق قطاع العائلات بنسبة 4,8٪ مقارنة بسنة مضت. وأغلق الين الأسبوع عند 123,85.

ارتفاع مبيعات المساكن في أميركا

ذكر تقرير «الوطني» أن مبيعات المساكن القائمة في الولايات المتحدة ارتفعت في مايو إلى أعلى معدل لها منذ خمس سنوات ونصف، وذلك بسبب عودة المشترين للمرة الأولى إلى السوق. وارتفعت مبيعات المساكن القائمة بنسبة 5,1 ٪ ليصل المعدل السنوي إلى 5,35 ملايين وحدة، وهو المستوى الأعلى منذ نوفمبر 2009. ويقوم المزيد من الأميركيين بشراء المساكن بسبب ارتفاع الإيجارات، وانخفاض متطلبات الشركات المدعومة حكوميا والخاصة بالدفعة الأولى، وتحسن التوظيف. ولا تزال تقوم أيضا التكلفة المنخفضة للإقراض بدعم الراغبين بالشراء من ذوي الأهلية الائتمانية. وبلغ متوسط معدل القرض الإسكاني الثابت لمدة 30 سنة 4,04٪ الأسبوع الماضي. وفي حين كان هذا هو المعدل الأعلى هذه السنة، فإنه لايزال دون المتوسط البالغ 4,17٪ في 2014.

انخفاض الناتج المحلي الأميركي

انخفض الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة بنسبة 0,2٪ سنويا في الربع الأول بدل النسبة البالغة 0,7٪ الشهر الماضي. وعكس الانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الربع الأول في المقام الأول المساهمات السلبية للصادرات، والاستثمارات غير السكنية الثابتة، وإنفاق حكومة الولاية والحكومة المحلية، والتي عوض عنها بشكل جزئي المساهمات الإيجابية للإنفاق الاستهلاكي الشخصي، واستثمارات المخزون الخاص، والاستثمار السكني الثابت.

5,5٪ معدل البطالة في مايو

ورأى التقرير أن عدد الأميركيين المتقدمين بطلبات جديدة لإعانة البطالة تحسن بشكل طفيف الأسبوع الماضي. فقد ارتفع عدد الطلبات الأولية لإعانة البطالة بمقدار 3 آلاف نقطة ليصل إلى 271 ألف بعد التعديل الموسمي للأسبوع المنتهي في 20 يونيو. وكان ذلك هو الشهر الرابع على التوالي الذي يبقى فيه عدد الطلبات دون 300 ألف، وهو العتبة المرتبطة عادة بسوق عمل قوي. وارتفع معدل الأربعة أسابيع المتحرك للطلبات المتواصلة إلى 14500 بين مايو ويونيو، ما يشير إلى عدم حصول تغير في معدل البطالة. وكان معدل البطالة 5,5٪ في مايو.

ارتفاع مؤشر مديري الشراء الألماني

وأضاف تقرير «الوطني» أن مؤشر مديري الشراء الأولى ارتفع من أدنى مستوى له منذ خمسة أشهر في مايو وهو 52,6 إلى 54,0 في يونيو. ويعطي هذا المؤشر صورة مختلطة لصحة القطاع الخاص في الاقتصاد الألماني. ففيما بينت التقارير ارتفاع معدل إنتاج الشركات في شهر مايو، كانت الزيادة في عدد الشركات الجديدة والتوظيف متدنية وتشير إلى أن النمو قد يتباطأ مجددا في الأشهر القادمة.

تحسن الاستهلاك الياباني

وذكر التقرير معدلات إنفاق قطاع العائلات في اليابان تحسنت في مايو للمرة الأولى منذ أكثر من سنة في اليابان، ما رفع الآمال بأن المصانع ستبدأ برفع الأجور، وهو أمر ضروري لرفع معدل التضخم إلى النسبة التي يستهدفها بنك اليابان والبالغة 2٪. ويوفر هذا التحسن بعض الارتياح بالنسبة لبنك اليابان المركزي الذي كان قلقا بشأن الارتفاع البطيء في الاستهلاك في أعقاب رفع معدلات الضرائب على المبيعات العام الفائت والذي أدى إلى التضييق على ميزانية المستهلك. وعلى الرغم من هذا، فإن ارتفاع أسعار المواد الغذائية بسبب ارتفاع تكلفة الواردات الناجم عن انخفاض سعر الين الياباني يضع بنك اليابان في موقف صعب في محاولته الإسراع برفع معدل التضخم الناجم عن زيادة الطلب دون أن يبعد المستهلكين عن التسوق.

ارتفاع الإنتاج والشراء في الصين

وقال التقرير إن مؤشر مديري الشراء للتصنيع في الصين ارتفع بشكل طفيف من 49,2 في مايو إلى 49,6 في يونيو، ولكنه بقي دون مستوى 50، وهو المستوى الذي يفصل ما بين النمو والانكماش الاقتصادي. وقد قدم استطلاع المؤشر بيانات مختلفة في يونيو. فمن ناحية، رأينا تحسنا طفيفا في أنشطة الإنتاج والشراء، ومن ناحية أخرى، استمر الصناعيون في تخفيض أعداد العاملين لديهم، الأمر الذي يشير إلى أن لدى الشركات توقعات بنمو قليل نسبيا، مع استمرار انخفاض الطلب الداخلي والخارجي.